المحور الأول مدخل مفاهيمي للنقود

The first axis: Conceptual Introduction to Money

المحاضر الأولى: نشأة النقود ومراحل تطورها

The Origins of Money and Its Evolution Stages

لكي نتمكن من دراسة مقياس الاقتصاد النقدي ودور النقود في الحياة الاقتصادية فلا بد من أن نقوم بدراسة التطور التاريخي للنقود ومعرفة الأنظمة السابقة لوجود النقود، فلقد مرت النقود في تطورها عبر التاريخ بمراحل عديدة واعتبرت كأساس لتقييم التطور التاريخي للمجتمعات، فقد بدأت بمرحلة الاكتفاء الذاتي ثم تلتها مرحلة الاقتصاد العيني ثم مرحلة النقود السلعية وصولا الى مرحلة الاقتصاد الائتماني.

01-01-الاقتصاد الكفائي–مرحلة الاكتفاء الذاتي أو اقتصاد اللامبادلة: Economic self-sufficiency

في ظل النظام البدائي حيث يقوم المجتمع بإنتاج كل ما يحتاجه من سلع وخدمات وتوزيع الناتج على جميع أفراد المجتمع بصرف النظر عن المشاركة في الانتاج، فما تحصل عليه الجماعة من الصيد مثلا يوزع على الأفراد، وفي ظل هذا الشكل لم تكن هناك ضرورة لعملية القيام بالتبادل مع جماعة أخرى .

02-01- اقتصاد المقايضة- مرحلة الاقتصاد الطبيعي أو العيني –Barter economy :

لقد تعددت مفاهيم نظام المقايضة وتقاربت تعاريفها ، ومن أهم هذه المفاهيم:

- هو النظام القائم على أساس تبادل المنتجات بمنتجات، أي تبادل سلع بسلع أخرى فضلا عن امكانية تبادل الخدمات، وهو النظام السائد في المجتمعات البدائية، أي المرحلة التي سبقت الرأسمالية التجارية والصناعية، وهو شكل مرحلة متطورة بالنسبة للفرد والحياة الاقتصادية؛

- مبادلة السلع والخدمات بعضها ببعض دون استخدام النقود، وهي كأساس للمقايضة تفترض وجود سوق مكان للمقايضة ووجود الزمن والسلعة موضوع المقايضة، وأن يكون للسلعة مقياس تعبر عن قيمتها من خلاله؛
- مبادلة سلعة بسلعة أخرى أو خدمة بخدمة أخرى بصورة مباشرة بدون استخدام وسيط نقدي، وذلك مثل استبدال القمح بالملح أو خدمة حصاد مقابل الحصول على جزء من المحصول؛
- نظام المقايضة كان يتم في ظروف استثنائية يبادل فيها الانسان منتجاته بمنتجات الآخرين، فقد كانت الغاية الأساسية من عملية الانتاج في الفترة التي سادت فيها المقايضة هي اشباع الحاجات المباشرة، وكانت كل أسرة أو جماعة تقوم بإنتاج ما تحتاجه من السلع وتدخره لكي تستهلكه مستقبلا، فكان الانسان يتخلى عن المنتجات التي لا يحتاج إليها إلى انسان آخر لقاء حصوله على منتجات أخرى يحتاج إليها، أي يبادل السلع بالسلع ، ويأخذ التبادل صورا متعددة.

فنظام المقايضة هو مبادلة سلعة أو خدمة مقابل سلعة أو خدمة أخرى لتحقيق منفعة وبدون استخدام وسيط لعملية التبادل .

ولقد أظهر نظام المقايضة بالتجربة صعوبات عديدة في عمليات البيع و الشراء وما يصاحب ذلك من ضياع الوقت والجهد، وهو ما يقلل من فرص التبادل و فيما يلي تحليل لأهم صعوبات المقايضة أو نقائصها و هي:

- **صعوبة التوافق المزدوج في رغبات المتبادلين** :لا تتوقف عملية التبادل في ظل نظام المقايضة على رغبة شخص واحد للحصول على سلعة أو خدمة ، بل ينبغي أن يكون هناك شخص آخر يملك هذه السلعة و يرغب في مبادلتها ، و لا يكفي هذا الشرط لكي تتم المبادلة ، بل لا بد للشخص الذي تكون لديه هذه السلعة أن يكون مستعدا للتنازل عنها مقابل سلعة أخرى عند الشخص الأول؛ وتعتبر هذه الشروط في غاية الصعوبة نظرا لما تتطلبه من توافر رغبتين في آن واحد، و الواقع أن هذا التبادل يكون ممكنا و سهلا في ظل مجتمع اقتصادي بدائي يقوم على أساس الإنتاج من أجل الاكتفاء الذاتي.

- **صعوبة تحديد نسبة التبادل** :وهذا يعني الافتقار إلى وحدة عامة يمكن بمقتضاها قياس و تحديد قيم السلع و الخدمات ، ففي نظام المقايضة تكون كل سلعة لا تتحدد قيمتها في السوق بشكل بسيط و سهل ككمية واحدة بل يجب أن تتحدد قيمتها في أشكال عديدة من السلع و الخدمات الأخرى ، و لكي تتم هذه المقايضة يجب معرفة المعدل أو النسبة لكل السلع و الخدمات المعروضة في السوق ، و هذا أمر صعب جدا، بل يصل إلى الاستحالة التامة إذا تعددت السلع و الخدمات، ويقصد بتحديد نسب التبادل إيجاد طريقة بسيطة و دقيقة يجري بواسطتها قياس قيمة كل سلعة بالنسبة لكل من السلع الأخرى.

- **صعوبة تجزئة السلع** :بالإضافة إلى الصعوبات السابقة تضاف صعوبة تجزئة السلع في نظام المقايضة، عندما يملك أحد طرفي المقايضة سلعة كالحمص و يرغب في مبادلتها بقمح فإن المبادلة قد لا تطرح أي مشكلة لأن كلا من الحمص و القمح قابل للتجزئة، و بالتالي عندما تكون بعض السلع صغيرة الحجم أو يمكن تجزئتها بسرعة إلى وحدات صغيرة فإن هذا لا يطرح مشكلا كبيرا، ولكن المشكلة تحدث عندما نكون أمام سلع أخرى غير قابلة للتجزئة لكبر حجمها و ارتفاع قيمتها، فإذا كان الشخص يملك حديقة و يرغب في مبادلتها بحصان و خروف وسمك فإنه في هذه الحالة فإن نظام المقايضة يقف عاجزا أمام حل هذه المشكلة و خاصة في توفير هذه السلع الثلاث (حصان و خروف و سمك) في آن واحد و من طرف واحد، و إذا توفرت لدى شخصين أو أكثر فكيف يمكن تجزئة الحديقة بين مجموعة أشخاص، و هكذا فإن صعوبة تجزئة بعض السلع غالبا ما تقف عائقا أمام إتمام عمليات المقايضة.

- **صعوبة تخزين السلع** : منذ القديم عرف الإنسان التخزين و الاحتياط و الادخار للمستقبل ، وبما أن الإنسان كان يعيش في نظام المقايضة و في ظل غياب النقود فإنه كان يلجأ إلى السلع لتخزينها عندما يبقى له جزء من السلع بعد المقايضة، و هذا المخزون السلعي يتطلب عناية كبيرة، ويحتاج إلى مساحة واسعة و إلى حراسة و في هذا تكلفة باهظة الثمن من جهة، وضعف إمكانيات التخزين أنذاك من جهة أخرى، و هو ما يجعل قيم السلع تتدهور، و لا تحتفظ بقيمتها الأولى و قد تتعرض السلعة للمخاطر.

- **صعوبة إيجاد وسيلة للمدفوعات الآجلة** :تكون أداة المدفوعات الآجلة في نظام المقايضة هي السلع، و بما أن هناك صعوبة في تخزينها و الحفاظ على قيمتها فإن وسيلة الدفع في المعاملات الآجلة عندما تعتمد على السلع تكون تلك السلعة عرضة للمخاطر كانخفاض أو ارتفاع قيمتها في عمليات المقايضة مما يجعل أحد الطرفين يتحمل الخسارة عند الوفاء بالدين.

03-01- الاقتصاد النقدي – مرحلة النقود السلعية - the commodity money stage :

في البداية تم استخدام سلعة معينة كوحدة قياس مشتركة لباقي السلع الأخرى، وقد اختلفت هذه السلعة من تجمع بشري إلى آخر، وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة النقود السلعية، غير أن استمرار بعض النقائص كعد القابلية للتقسيم دفع إلى البحث عن سلعة تتوفر فيها أكثر الخصائص التي تقضي على صعوبات النقود السلعية، حيث تتميز بسهولة النقل وصغيرة الحجم وقابلة للتجزئة وغير قابلة للتلف كما تتمتع بالندرة النسبية وثمينة، وهو ما تجسد في المعادن وخاصة الذهب والفضة فتم اتخاذهما كمقياس للقيمة وتحولا مع مرور الزمن إلى نقود تصدرهما الدولة، لتظهر بعدها النقود الورقية.